

اقتصاد

٤٢٦٧ معملاً غذائياً نصفها متوقف
الحكومة: التنسيق مع القطاع الخاص
لإنجاز خريطة لتوزع الصناعات الغذائية

الوطن

تبدى الحكومة اهتماماً في قطاع الصناعات الغذائية باعتباره أحد أهم القطاعات الصناعية والتصديرة ومكوناً رئيسياً من مكونات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال عقد عدة اجتماعات لتصويب عمل المؤسسة العامة للصناعات الغذائية لتكون أداة تنموية حقيقية تؤمن السلع الغذائية التي تلبي حاجة المواطنين بال جودة والسعر المناسب وتلعب الدور المطلوب بها في تحقيق الأمن الغذائي انطلاقاً من التعافي الذي يشهده قطاعا الزراعة والصناعة، إضافة إلى الإصرار الحكومي على استثمار جميع الموارد المحلية وصولاً لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وضمن هذا السياق ناقش اجتماع اقتصادي موسع برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خبيص أمس واقع الصناعات الغذائية القائمة، ووسائل تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية لمواجهة تحديات الأمن الغذائي.

وحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تم التأكيد على أهمية التنسيق مع القطاع الخاص لإنجاز خريطة لتوزع الصناعات الغذائية، يتم من خلالها مراعاة الميزات التنافسية لكل محافظة، واعتبار تطوير قطاع الصناعات الغذائية عنصراً داعماً ومحفزاً لتطوير القطاع الزراعي، وركناً أساسياً في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي.

وتم اعتبار التنسيق وظيفة أساسية من مهام إدارة الصناعات الغذائية في العليات والسياسات والخطط والبرامج التي يتم وضعها لتطوير عمل المؤسسة، وهو ما يتطلب تشكيل فريق متخصص بالتنسيق مع القطاع الخاص على كافة المستويات لإيجاد المنافذ التسويقية اللازمة لإنتاج المؤسسة وفقاً لمعايير الجودة والمواصفات المعتمدة. وتطوير عمل المؤسسة العامة للصناعات الغذائية وتطلب وفق ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع وضع خطة تدريب نوعية للعاملين ونظام خاص بالحوافز لاستنهاض قدرات القائمين على المؤسسة وتوظيف خبراتهم في معالجة الصعوبات، وابتكار رؤى تطويرية من شأنها الانتقال بالمؤسسة إلى مرحلة جديدة.

وانتهى الاجتماع إلى تكليف وزير الصناعة باقتراح مجلس إدارة جديد للمؤسسة وتم الطلب من إدارة المؤسسة وضع نظام تكاليف متكامل يحدد المؤشرات الحقيقية للإنتاج وتشكيل فريق فني لاستثمار المنشآت والأصول التابعة لمؤسسة الصناعات الغذائية بالشكل الأمثل.

وقدمت مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الغذائية ريم حلي عرضاً تضمن وضع خريطة غذائية تشمل كل أنواع الصناعات الغذائية من خلال خمسة معايير، تشمل تلبية احتياجات التنمية وزيادة الدخل القومي بفعل الزيادة الناتجة عن القيمة المضافة وخلق فرص عمل جديدة في المناطق الريفية والضرية والمساهمة في دعم الميزان التجاري وتأمين القطع الأجنبي من خلال تصدير المنتجات المصنعة، إضافة إلى تعزيز وتنشيط الاستثمار في هذا القطاع يؤدي إلى تكامل التخطيط الزراعي والصناعي في مناطق الإنتاج.

وبيئت حلي أن العدد الإجمالي للمنشآت الصناعية العاملة المسجلة في سورية ٤٢٦٧ منشأة نصفها غائم ونصفها متوقف بسبب الأزمة ومعظم الصناعات هي صناعات صغيرة.

عبد الهادي شباط

عملت «الوطن» من مصادر في القطاع المصرفي الرسمي بأن مصرف سورية المركزي وافق على رفع سقف القروض السكنية لتصبح ١٥ مليون ليرة سورية بدلاً من ٥ ملايين ليرة، كما هو معمول به حالياً لدى المصرف العقاري، وأن القرار الخاص بذلك هو قيد الصدور حالياً.

وللتوسع في معرفة أثر السقف الجديدة للقروض السكنية على السوق العقارية ومدى تلبيتها لاحتياجات العاملين وأصحاب الدخل المحدود من المساكن، اتصلت «الوطن» مع الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلاي (وهو وزير سابق) إذ بين أن شريحة محدودة من المواطنين تستفيد من السقف الجديدة وفق الأجور والمعاشات المعمول بها حالياً.

ورأى الجلاي أنه حتى يستطيع الموظف الحصول على السقف الجديد للقروض السكنية ١٥ مليون ليرة لابد أن يزيد دخله الشهري عن ٢٠٠ ألف ليرة سورية، وهو أمر غير محقق بالنسبة للعاملين لدى الجهات العامة وأصحاب الدخل المحدود، باستثناء بعض أساتذة الجامعات وبعض العاملين في القطاع الخاص ممن يتقاضون أجوراً شهرية تزيد على ٢٠٠ ألف ليرة.

وبناء عليه اعتبر الجلاي أن هذه السقف في ظل الأجور الحالية سيكون أثرها محدوداً لجهة حل متطلبات السكن لدى شريحة الموظفين، وبين أن هذه السقف ستكون مفيدة في الأرياف أكثر منها في مراكز المدن، وخاصة دمشق نظراً لارتفاع أسعار المساكن فيها.

أما على مستوى النشاط العقاري وأثر السقف الجديدة في تنشيط حركة التداول (البيع والشراء) بين الجلاي أن الأثر سيكون بسيطاً، لأن السوق العقارية تعاني ركوداً بسبب تراجع القدرة على الشراء وبالتالي تراجع الطلب، خاصة مع وجود حالة تقلب في سعر الصرف وتغير مستمر في قيم التكاليف، مع

الجلالي لـ «الوطن»: حتى تحصل على قرض ١٥ مليوناً يجب أن يكون راتبك ٢٠٠ ألف شهرياً
مصادر مصرفية: المصرف المركزي وافق على رفع
سقف القرض السكني من ٥ إلى ١٥ مليون ليرة

خضور: السقف الجديد يسهم في توظيف سيولة المصرف

تنشيط السوق العقارية لكن على نطاق محدود، لكون السوق العقارية تعاني حالة ركود منذ فترة بسبب انخفاض الطلب الذي يعود لعدم توافر القدرة الشرائية لدى شريحة واسعة من المواطنين.

وعن مدى تلبية هذه السقف لاحتياجات شريحة العاملين في الدولة وأصحاب الدخل المحدود بين أنها قد لا تلبى رغبتهم واحتياجاتهم بشكل كامل، لكنها تساعد في حل نسبي لمشكلاتهم السكنية، لجهة الشراء أو الترميم أو توسيع السكن وغيرها من الحالات المختلفة.

ارتفاع في أسعار العقارات بشكل عام في البلد. من جانبه، رأى الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور رسلان خضور أن هذه الزيادة في سقف القروض السكنية -فيما لو تحققت فعلاً- تفيد في توسيع مساحات التوظيفات للكتل المالية لدى المصرف العقاري وتشغيلها واستثمارها بدلاً من حفظها لدى المصرف، وتحقيق عائدات أفضل للمصرف، وخاصة أن المصرف لديه معدلات سيولة مرتفعة لا بد من توظيفها واستثمارها.

وبين أن هذه السقف الجديدة للقروض السكنية تسهم في

ضاحية سكنية للمتضررين في عين الفيحة

صالح حميدي

تفقد وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أمس سير العمل ضمن منطقة عين الفيحة، ذلك وبحضور محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم، مؤكداً على إنهاء العمل بال جودة والتنفيذ ضمن البرنامج الزمني المحدد.

وحسب بيان صحفي للوزارة (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد اطلع عبد اللطيف على عدد من المناطق التي تصلح لإقامة ضاحية سكنية لأهالي المنطقة التي تضررت منازلهم وممتلكاتهم، وعلى بعض مشاريع تقوم بتنفيذها الشركات الإنشائية والمضمّنة أعمال الهدم والترحيل وتدوير الأنقاض.

وصرح مصدر مسؤول في الوزارة لـ «الوطن»، بأن الضاحية السكنية المزمع إنشاؤها ما زالت في مرحلتها الأولى، وهناك عدة مناطق مرشحة في محط المخطط التنظيمي لبلديات تبع الفيحة وبسيعة لإقامة هذه الضاحية.

وبين أنه لا تتوافر حالياً أي معلومات عن حجم الضاحية أو المنطقة التي ستشاد فيها وحجم استيعابها للمتضررين في تلك المناطق المتضررة في حرم نبع الفيحة، ويمكن أن تظهر بعض المعطيات عن الضاحية في غضون ١٥ يوماً.

من جانبه، أشار مدير فرع المنطقة الجنوبية في الشركة العامة للبناء والتعمير كمال حسن إلى إنهاء العقد الأول المتضمن هدم وتدوير ٤٤٣٠٠ ألف متر مكعب ضمن حرم النبع بقيمة ٤٠٠ مليون ليرة سورية، وأن العقد الثاني سينفذ خلال ١٥ يوماً لتدوير ما يقارب ٢٤ ألف متر مكعب من الأنقاض.

بدوره لفت المهندس زياد الشغري من فرع دمشق بالشركة العامة للطرق والجسور إلى ترحيل ما يزيد على ١٣ ألف متر مكعب وتدوير ٧٠٠٠ متر مكعب أنقاض من المرحلة الأولى للمشروع بنسبة إنجاز ٨٠٪.

وبين مدير فرع المنطقة الجنوبية بالشركة العامة للمشاريع المائية شجاع على أن العمل بالمرحلة الثانية سيبدأ خلال اليومين القادمين بعد إنجاز ما يقارب ٨٥٪ من أعمال هدم وإزالة وترحيل الأنقاض على مسار تصويته حرم النبع، وستنتهي الأعمال ضمن العقد الأول مع نهاية الشهر القادم، إضافة إلى أن نسبة الإنجاز بأعمال ترحيل الأنقاض فوق مسار النفق تجاوز ٥٠٪ وستنجز الأعمال خلال شهرين كما هو متفق عليه عقدياً.

وبما وزير الأشغال للاستمرار في زج كل الإمكانيات لإنجاز الأعمال ضمن البرامج الزمنية المقررة وبما يسهم بعودة الأهالي إلى مناطقهم بأسرع وقت ممكن.

بدوره أوضح محافظ ريف دمشق أهمية المنطقة سياحياً وضرورة الاهتمام بإقامة المشاريع السياحية والتي تمكن الأهالي من تأمين فرص عمل والاستثمار في هذه المشاريع مستقبلاً.

لولا ارتفاع الدولار كان «سالباً»

التضخم في ٢٠١٨ هو الأقل خلال الحرب رغم ارتفاع سعر
الصرف وأزمة المحروقات.. لكن أسعار التعليم تطلق!

الوطن

صرح مدير عام المكتب المركزي للإحصاء إسحاق عامر بأن العام الماضي ٢٠١٨ شكّل علامة فارقة في معدل التضخم، مقارنة بالسنوات السابقة خلال الحرب الإرهابية على سورية وتداعياتها الاقتصادية والمعيشية، فبعد ارتفاعات حادة سنوية في التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات -ولسنا هنا بصدد الحديث عن أسباب ارتفاع الأسعار اتسم العام الماضي بالاستقرار، إذ سجل التضخم ٠,٩٤ بالمئة، منخفضاً عما كان عليه في العام السابق ٢٠١٧ إذ سجل حينها ١٨ بالمئة.

وكان التضخم قد بلغ ذروته عام ٢٠١٣ مسجلاً ٨٢,٣ بالمئة، على حين بلغ ٢٢,٦ بالمئة عام ٢٠١٤، و ٣٨,٤ بالمئة عام ٢٠١٥، و ٤٧,٧ بالمئة عام ٢٠١٦.

اللافت خلال العام الماضي انخفاض الرقم القياسي للأسعار -أي انخفاض التضخم لانخفاض الأسعار- لمجموعة من السلع والخدمات ضمن ١٥ بنداً في

سلة المستهلك التي يتم على أساسها احتساب معدل التضخم في البلد، على حين سجل التضخم صفراً في بند وصيد، وسجل ارتفاعاً متيناً في بقية بنود السلة.

ومن بين البنود التي سجلت انخفاضاً في أسعارها، المشروبات الكحولية التي انخفضت أسعارها بنسبة ١٦,١٥ بالمئة، وهي الأكثر انخفاضاً، تلتها نسبة

المعدنية والمشروبات الرطبة وصعير الفواكه بنسبة ٩,٥٢ بالمئة، والمنسوجات البيئية بنسبة ٦,٩٦ بالمئة، والأدوات الزجاجية وأدوات المائدة والأدوات المنزلية بنسبة ٥,٩٦ بالمئة، والكهرباء والغاز وأنواع الوقود

الأخرى بنسبة ٤,٨٥ بالمئة، ثم انخفضت الأذنية بنسبة ٤,٣٧ بالمئة، البقول والخضراوات بنسبة ٤,٠٥ بالمئة، والأثاث والتجهيزات والسجاد وغيره من

مفروشات الأرض بنسبة ٣,٨٤ بالمئة، والمشروبات غير الكحولية بنسبة ١,٠٢ بالمئة، والملابس بنسبة ٠,٧٩ بالمئة، على حين حافظت أسعار إمدادات المياه

والخدمات المتنوعة المتصلة بالمسكن على مستوياتها خلال عام ٢٠١٧ من دون تغيير.

أما البنود التي ارتفعت أسعارها خلال العام الماضي، فجاء في المقدمة بند التعليم بتضخم بلغ ١٤,٩٩ بالمئة، تاله بعد الترويج والثقافة بنسبة ٩,١٢ بالمئة، ثم بند الصحة التي ارتفعت الأسعار فيه بنسبة ٩,١١ بالمئة، ثم النقل بنسبة ٥,٣٩ بالمئة، والفواكه بنسبة ٤,١٦ بالمئة.

ومن بين المنتجات التي ارتفعت أسعارها إجراءات السكن بنسبة ٣,٢٥ بالمئة، واللحوم بنسبة ٣,٢٣ بالمئة والتبغ بنسبة ٢,٩٥ بالمئة، والمطاعم والفنادق بنسبة ١,٤٨ بالمئة، والبن والشاي والكاكو بنسبة ١,٤٤ بالمئة، والاتصالات بنسبة ١,٠٧ بالمئة، والخبز والحبوب بنسبة ١,٠٧ بالمئة.



مدير التجارة والأسعار في المكتب بشار قاسم بين لـ «الوطن» أنه لولا ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية (انخفاض قيمة الليرة) خلال الربع الأخير من العام والمضي المترافق مع أزمة المحروقات لكان معدل التضخم سالباً، أي لكثت جميع الأسعار انخفضت مقارنة بالعام السابق ٢٠١٧، إذ إن سعر

الصرف والمحروقات الأثر الأكبر في ارتفاع الأسعار وأسواقها وانخفاضها، لذا نجد أن ارتفاعاً مرتفعاً خلال الربع الأخير من العام الماضي، على حين كان

منخفضاً خلال الربع الأول والثاني والثالث منه. أما عن سبب انخفاض أسعار الكهرباء والغاز والمحروقات، وهي مسعرة بشكل موحد ومن

الحكومة، بين قاسم أنه عند احتساب التضخم يتم اعتماد وسطي الأسعار الرسمية والحررة، نظراً لأن المواطنين خلال الحرب بدؤوا يتزودون بالمواد بشكل حر من السوق السوداء إلى جانب المصادر الرسمية المرخصة، حتى في الكهرباء والمازوت والغاز والبنزين.. إلخ.

وعن أسباب ارتفاع أسعار الخدمات التعليمية التي تصدرت قائمة السلع والخدمات التي ارتفعت أسعارها خلال العام الماضي، أوضح قاسم أن السبب هو ارتفاع رسوم المدارس والجامعات الخاصة

والحضانات وساعات الدروس الخصوصية في جميع المحافظات بشكل ملحوظ العام الماضي.

مدير مكتب الإحصاء: العام الماضي
تسم بالاستقرار والتضخم ٠,٩٤ بالمئة
مدير الأسعار: ارتفاع ملحوظ في رسوم المدارس
والجامعات الخاصة وأجور الدروس الخصوصية

نجم لـ «الوطن»: معظم المواد المعروضة من الإنتاج المحلي

قروض لشراء القرطاسية.. ومعارض المدارس مستمرة لشهر

علي محمود سليمان

صرح مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم لـ «الوطن» بأن خطة المؤسسة وفق توجيهات الوزارة هي استثمار جميع العقارات غير المستعمرة التابعة للمؤسسة، وذلك من خلال خطة للتوسع الأفقي وضعت لترميم وصيانة وبناء صالات ومساح ووحدات تخزين وتبريد، والاستعانة بالكوادر الوطنية وتطوير أساليب العمل والتسويق بشكل صحيح.

وبين أن معارض القرطاسية التي تفتتحها المؤسسة حالياً في جميع المحافظات تهدف لتقديم جميع السلع المدرسية من أقلام ودفاتر وألوان مرسية قبل بداية

العام الدراسي، حيث تم افتتاح معارض القرطاسية واللوازم المدرسية في محافظتي حمص وحماة، وتوالى في بقية المحافظات، وبأسعار تشجيعية للمواطنين، من خلال تخفيضات لحوالي ٢٠٪

على جميع المواد، مشيراً إلى أن النسبة العظمى من المواد المعروضة في هذه المعارض هي من الإنتاج المحلي سواء كانت دفاتر من إنتاج المؤسسة السورية

التجارة أم باقي السلع المنتجة محلياً من قبل القطاع الخاص.

ولفت نجم إلى أن توقيت افتتاح معارض القرطاسية واللوازم المدرسية يعتبر جيداً قبل بداية افتتاح المدارس بحوالي الأسبوع حيث تقبل العائلات على شراء اللوازم المدرسية لأبنائها، وسوف تستمر هذه المعارض لحوالي الشهر بعد افتتاح المدارس لتوفير الوقت لجميع الأسر لزيارة المعارض والتسوق منها، بالإضافة إلى تقديم قروض لشراء القرطاسية واللوازم المدرسية بقيمة خمسين ألف ليرة سورية للعاملين في القطاع العام.

وأشار نجم إلى أن المؤسسة تتحضر للمشاركة في معرض دمشق الدولي بديورته الـ ٦١/ من خلال جناح بمساحة ١٥٠ متراً مربعاً سيتم عرض فيه جميع المنتجات والسلع التي تباعها المؤسسة، وسيخصص هذا الجناح للبيع المباشر وبأسعار مخفضة بنسبة مختلفة، حيث سيتم عرض المواد التي تنتجها المؤسسة ومنتجات القطاع الخاص التي

توضع بالأمانة.

ونوه نجم بأن عقود استيراد مادة السكر دخلت في مرحلة فض العروض المقدمة، كما تم الإعلان عن عروض لسيارة وترميم ودفاتر شروط لعدد من المحافظتي حماة واللاذقية بالإضافة لجميع وحدات الخزن والتبريد في جميع المحافظات، وذلك ضمن خطة الحكومة لدعم المؤسسة في خطة توسعها الأفقي، حيث إن عدداً كبيراً من هذه السلع ووحدات الخزن والتبريد تعرضت للتخريب والدمار من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة، ووفق التعليمات الحكومية يتم إعادة ترميمها من خلال إجراءات

مناقصات يعلن عنها وليس من خلال التعاقد المباشر. وأكد مدير السورية للتجارة أن جميع اللحوم التي تباع في صالات السورية للتجارة هي من الإنتاج المحلي ويتم ذبحها ضمن المساح التابعة للمؤسسة، مشيراً إلى أن العمل يجري أيضاً لافتتاح عدد من

الصالات في عدة محافظات وخاصة في مناطق التجمعات العمالية والسكنية التي تبعد عن مراكز المدن ولا يوجد بها صالات.

